

الوسيط في المذهب

\$ النوع الرابع زكاة التجارة وأركانها أربعة \$ الأول المال \$.
وهو كل ما قصد فيه الاتجار عند اكتساب الملك فيه بمعاوضة محضة \$ وفيه ثلاثة قيود \$.
الأول أن مجرد النية في دوام الملك لا يكفي لأن المنوي لم يقتصر به بخلاف نية القنية
فإنها تفتقر التجارة لأن معنى القنية الإمساك وهو مقرون به .
وقال الكرابيسي يكفي مجرد نية التجارة .
الثاني قصد التجارة عند حصول الملك بإرث أو اتها ب أو رجوع برد بعيب لا يؤثر وعند
حصوله عوضا عن البضع في الخلع والنكاح وجهان لأنه معاوضة ليست بمتحمضة